سيتخذ الخطوات اللازمة في حال وقعت منطقة اليورو في الانكماش الاقتصادي

«الوطني» : «المركزي الأوروبي» يقرر عدم إحداث تغيير على نسبة الفائدة

قال تقرير البنك الوطني بدأ مؤشر الدولار الاميركي الاسبوع قويا بحيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الاسابيع السبعة الأخيرة وذلك عند 81.166، تبعا لصدور تقرير ADP للعمالة الاميركية والذي أشار إلى نجاح القطاع الخاص وبشكل تجاوز التوقعات بتوفير 238.000 فرصة عمل جديدة خلال شهر ديسمبر وهو الارتفاع الاكبر في عدد الوظائف المتوفرة خلال فترة الاشهر الـ13 الاخيرة. ومع حلول نهاية الاسبوع، شهد مؤشر الدولار الامريكي تراجعا حادا بعد صدور تقرير العمالة للقطاعات غير الزراعية والذي آتى أسوأ من التوقعات، وهو الامر الذي يؤكد على التوقعات في السوق والقاضية بأن المجلس الفدرالي سيعمل تدريجيا على خفض حجم برنامج شراء الاصول خلال العام الحالي.

وأضاف التقرير من ناحية أخرى، لم يتخذ البنك المركزي الاوروبي أي قرارات او خطوات جديدة خلال الاجتماع الشهري الذي عقده خلال الاسبوع الماضي، حيث حافظ على نسبة الفائدة ثابتة من دون تغيير عند ادنى مستوياتها على الاطلاق 0.25 في المئة ، وذلك بالرغم من المخاوف المتعلقة بضعف عملية التعافي الاقتصادي بالاضافة إلى النسبة المتدنية للتضخم. تجدر الاشارة الى ان اقتصاد منطقة اليورو قد حقق نموا خلال الربع الثالث بلغ نسبة 0.1 في المئة فقط، كما ان نسبة التضخم السنوية قد بلغت 0.8 في المئة وهي التي تعتبر ادنى بكثير من نسبة 2 في المئة والمستهدفة من قبل البنك المركزي الاوروبي، هذا وقد أكد المحافظ دراغي على بيان التوقعات الارشادية واضاف إلى انه من المرجع ان تظل نسبة الفائدة منخفضة لفترة مطولة.

وتابع وفي المقابل، صوّتت لجنة السياسة النقدية لدى بنك انكلترا المركزي للمحافظة على نسبة الفائدة عند 0.5 في المئة ، كما صوّتت اللجنة للمحافظة على برنامج شراء الاصول عند 375 مليار دولار اميركي.

وبين آقر مجلس الشيوخ الأميركي على قرار تعيين جانيت يالن في منصب المحافظ الجديد للمجلس الفدرالي الأميركي، حيث انقسمت الأصوات ما بين 56 صوتا مؤيدا لتعيين يالن و26 صوتا معارضا، هذا وقد أشاد الرئيس الامريكي اوباما بنتيجة التصويت حيث أشار في تصريح له إن الشعب الاميركي يمتلك الآن نصيرا قويا له، وأن هذا النصير على إدراك تام ان الهدف الأساسي من وراء وضع السياسات الاقتصادية والمالية يتمحور حول تحسين مستوى المعيشة والوظائف المتوفرة للشعب الامريكي.

وتابع تراجع حجم العجز في الميزان التجاري الاميركي خلال شهر نوفمبر إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الاربع الاخيرة، خاصة مع ارتفاع حجم الصادرات الى مستويات قياسية بالاضافة إلى ان التراجع في اسعار الطاقة قد نتج عنه تراجعا في أسعار الواردات. فقد تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 12.9 في المئة ليصل إلى 34.3 مليار دولار اميركي، ومسجلا بالتالي العجز الأقل حجما تشهده البلاد منذ شهر اكتوبر عام 2009، وبحيث أتى حجم العجز هذا دون توقعات المحللين الاقتصاديين والتي قضت في ان يصل حجم العجز الى 40 مليار دولار اميركي. وبالتالي فإن التحسن غير المتوقع في الميزان التجاري دفع بالمحللين الاقتصاديين الى رفع توقعاتهم للربع الرابع والمتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي وذلك بنسبة سنوية ما بين 1 في المئة و3.3 في المئة .

واشار شهد الاسبوع الماضي صدور محضر اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة والتي انعقد خلال 17-18 ديسمبر 2013، حيث تم فيه الاعلان عن بدء عملية خفض حجم برنامج الحوافز بمقدار 10 مليارات دولار اميركي وذلك مع المحافظة على معدل الفائدة للمدى القصير منخفضة الى حين حلول عام 2016، بالاضافة إلى ذلك، اشار الاجتماع بعد مراجعة كافة البيانات الاقتصادية الى التحسن الملحوظ في النشاط الاقتصادي وذلك ضمن وتيرة معتدلة، كما ان نسبة البطالة في تراجع بالرغم من انها ما تزال مرتفعة، اما مؤشر تضخم الاسعار الاستهلاكية ما يزال دون الحد المستهدف.

استقرار الاسواق العامة

تضاؤل العجز في الميزان التجاري الأسترالي

تضاءل العجز في الميزان التجاري الاسترالي بشكل فاق التوقعات خلال شهر نوفمبر وذلك نتيجة لتراجع حجم الواردات، في حين ان حجم الصادرات ما يزال على الحال نفسه، وبالتالي فقد بلغ العجز في الميزان التجاري الاسترالي 118 مليون دولار استرالي خلال شهر نوفمبر وذلك بعد ان بلغ 358 مليون دولار استرالي خلال شهر اكتوبر. وبحسب التوقعات في السوق، يشير المحللين الاقتصاديين انه من المتوقع ان يستمر حجم العجز بالتراجع الى حد يبدأ فيه الاقتصاد بتحقيق فائض في الميزان التجاري خاصة مع التحسن الذي يشهده قطاع التعدين في البلاد، حيث يشهد هذا القطاع انتقاله من مرحلة الاستثمار وذلك لمرحلة الانتاج والتصدير.

ارتفعت مبيعات التجزئة في استراليا بنسبة 0.7 في المئة خلال شهر نوفمبر ليصل حجمها الى 22.5 مليار دولار استرالي، وبحيث تجاوزت توقعات السوق بكثير والتي كانت عند نسبة 0.3 في المئة ، مع العلم ان مبيعات التجزئة قد حققت بالتالي ارتفاعا للشهر الرابع على التوالي وهو الامر الذي عزز من معدل النمو السنوي ليصل إلى 4.6 في المئة ، كما انه الارتفاع الاسرع الذي تشهده مبيعات التجزئة منذ ما يقارب السنة. والجدير بالذكر ان ما سبق هو النتيجة نفسها المستهدفة من قبل البنك المركزي الاسترالي منذ ان بدأ بخفض نسبة الفائدة لديه لتصل إلى ادنى حد على الاطلاق عند 2.5 في المئة وذلك خلال العام الماضي.

وقال شهد سوق العمل الاميركي اقل نسبة من عمليات التوظيف منذ شهر يناير من عام 2011، الا انه من المتوقع ان يكون الحال مؤقتاً نسبة الى الظروف المناخية السيئة لهذه الفترة من السنة والتي من الممكن ان تؤثر سلبا على سوق العمل، وقد اشارت التقارير الصادرة عن وزارة العمل ان القطاعات غير الزراعية قد سجلت ارتفاعاً خلال الشهر الماضي في عدد الملتحقين فيها بلغ 74.000 شخص فقط، وبالتالي فقد تراجعت البطالة بنسبة 0.3 في المئة لتصل إلى 6.7 في المئة . والجدير بالذكر ان نسبة البطالة هي الادنى حاليا منذ شهر اكتوبر عام 2008.

وتراجعت نسبة النمو المتحقق في قطاع الخدمات الاميركي خلال شهر ديسمبر للشهر الثاني على التوالي حيث تحسن قطاع الاعمال ولكن ضمن وتيرة منخفضة، كما ان عدد طلبات الشراء الجديدة قد بدأ بالتراجع. هذا وقد تراجع مؤشرISM الاميركي للقطاع غير التصنيعي خلال الشهر الماضي من 53.9 الى .053 وهو الحد الادنى له منذ شهر يونيو عام 2013، الا ان المؤشر ما يزال متجاوزا حد الـ50 والذي يشير الى النمو الاقتصادي والذي شهدته البلاد للشهر الـ48 على التوالي.

قال التقرير تراجعت نسبة التضخم في منطقة اليورو خلال شهر ديسمبر وذلك بعد ان ارتفعت بعض الشيء خلال الشهر الذي سبقه، وهو الامر الذي يضع المزيد من الضغوطات على البنك المركزي الاوروبي لتجنب وقوع المنطقة في الانكماش الاقتصادي، بالاضافة إلى الحرص على استمرارية عملية التعافي الاقتصادي. هذا وقد تراجعت نسبة التضخم خلال شهر نوفمبر من 0.9 في المئة الى 0.8 في المئة سنويا وذلك طبقاً لتوقعات السوق، مع العلم ان نسبة التضخم قد بلغت دون نسبة 2 في المئة المستهدفة من قبل البنك المركزي الاوروبي خلال فترة الاشهر الـ11 الاخيرة، ثم تراجعت لاحقاً الى ادنى مستوى لها خلال فترة السنوات الاربع الاخيرة لتصل إلى نسبة 0.7 في المئة خلال شهر اكتوبر.

وحافظ البنك المركزي الاوروبي خلال الاسبوع الماضي على معدل الفائدة ثابتا عند ادنى مستوياته على الاطلاق وذلك عند 0.25 في المئة ، وقد صرّح محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي ان اسعار الفائدة ستبقى على حالها لفترة مطوّلة، وأكد دراغي على ان البنك المركزي الاوروبي سيتخذ كامل الخطوات اللازمة في حال وقعت منطقة اليورو في الانكماش الاقتصادي، وقد اشار دراغي خلال مؤتمر صحافي انه من المتوقع ان تبقى نسبة التضخم متدنية في منطقة اليورو لفترة مطولة، ثم ستبدأ هذه النسبة بالارتفاع تدريجياً لتصل لاحقاً الى ما يقارب نسبة 2 في المئة . بالاضافة إلى ذلك، أفاد دراغي ان المخاطر الاقتصادية التي تهدد منطقة اليورو ما تزال منخفضة، كما ان البنك المركزي الاوروبي على استعداد للقيام بكل ما يلزم من اجل استمرارية عملية التعافي الاقتصادي.

قرر بنك انكلترا المركزي المحافظة على السياسة النقدية ثابتة من دون تغيير، حيث صوّتت اللجنة للإبقاء على نسبة الفائدة عند 0.5 في المئة ، كما صوتت على الابقاء على حجم برنامج شراء الاصول عند 375 مليار جنيه استرليني. من ناحية اخرى، يشير بيان التوقعات الارشادية الخاص ببنك انكلترا المركزي الى عدم رفع نسبة الفائدة الا حين وصول نسبة البطالة الى 7 في المئة ، والتي من المتوقع ان تتحقق مع حلول عام 2016، مع العلم ان نسبة البطالة تبلغ 7.4 في المئة حاليا ومن المتوقع من قبل الكثيرين ان تصل هذه النسبة الى ما دون 7 في المئة خلال فترة لاحقة من العام الحالي، الا ان المحافظ كارني قد اكد مرارا على ان وصول نسبة البطالة الى 7 في المئة لا يعني بالضرورة ان يبادر البنك المركزي فورا الى رفع نسبة الفائدة. بالاضافة إلى ذلك، من المرشح ان يعتمد البنك المركزي خطوات اخرى قبل العمل على رفع نسبة الفائدة، مثل العمل على القيود المفروضة على قروض الرهونات العقارية مثلا وذلك قبل اتخاذ القرار برفع نسبة الفائدة.

يستمر قطاع الخدمات في المملكة المتحدة بالتحسن بشكل ملحوظ مرورا بعام 2013 والذي شهد ارتفاعا في حجم المشاريع الجديدة وزيادة ملحوظة في نسبة العمالة، هذا وقد تراجع مؤشر PMI البريطاني خلال شهر ديسمبر الى ادنى مستوى له خلال فترة الاشهر الستة الاخيرة ليصل إلى 58.8 بعد ان بلغ مستوى 60 خلال شهر نوفمبر. تجدر الاشارة الى ان الحد الحالي للمؤشر يعتبر اعلى من المعدل عند مستوى 50 وهو الذي يعتبر الحد الفاصل بين النمو الاقتصادي او تراجعه، كما ان مؤشر الثقة في قطاع الاعمال قد حقق ارتفاعا هو الاكبر خلال ما يقارب الاربع سنوات، وهو الامر الذي يشير الى توقعات ايجابية لسنة 2014.

تواصل انخفاض مستوى النمو خلال عام 2014

«الكويتية - الصينية» : الصين تحقق انخفاضاً في ناتجها المحلي عن الربع الأخير من 2013

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية للاستثمار ارتفع نمو الإقتصاد الصيني في الربع الثالث من العام الماضي، بحيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو بلغ 7.5 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2013 إلى معدل نمو بلغ 7.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث، وهو أسرع معدل نمو تحققه الصين خلال العام الماضي. ومع ذلك، لم يكن لأي من قطاعي الاستهلاك أو التصدير النامي دورا في دفع هذا النمو في الناتج، بل جاء النمو أساسيا من الاستثمارات التي اصبحت الداعم الأساسي للنمو في الربعين الأخرين، بعد أن كان الاستهلاك هو الدافع الرئيسي منذ إعادة توازن الإقتصاد في عام 2011. ودفع الاستثمار في العقار والبنية التحتية هذا التعافي غير الصحي، الذي يزيد بدوره الطاقة الاستيعابية المفرطة في بعض الصناعات ويزيد ايضا المخاطر المالية، الأمر الذي أصبح سببا رئيسيا في أن يكون هذا التعافي على الأرجح مؤقتا للصين.

وأضاف التقرير بحسب مؤشر مديري المشتريات الرسمي للصين، فإن الاقتصاد الصيني بدأ فعلاً يخسر زخمه. فمع أن قطاعي الصناعة والخدمات قد تحسنا خلال الفصل الثالث من العام الماضي وايضا في الشهر الأول من الفصل الأخير، إلا أن توسعهما قد تباطأ منذها، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي من 51.4 نقطة في نوفمبر إلى 51 نقطة في ديسمبر، وتشير قراءة لمؤشر يتعدى حد الخمسين إلى وجود توسّع في حين قراءة أقل من ذلك تشير إلى الانكماش. وتوقع المحللون الاقتصاديون بأن يبلغ المؤشر 51.2 نقطة في ديسمبر، ولكن الانخفاض الأكبر في المؤشر جاء على مستوى جميع مكوناته، باستثناء في أسعار المدخلات الذي يشير إلى أن كلفة الإنتاج قد تصبح أكثر غلاء على المدى القريب. وجاء الانخفاض في إجمالي الإنتاج والطلبيات «على المستويان المحلي والخارجي». وأيضا في توقعات الأعمال وفي آفاق التوظيف. والعديد من مكونات مؤشر مديري المشتريات بدأت حتى بالانكماش. وعامة، يشير المستوى غير المشجع للمؤشر إلى أن حجم الإنتاج الصناعي سيحافظ على مستوى معتدل. ومع أن قطاع الخدمات قد نما بشكل سريع مقارنة بالقطاع الصناعي، إلا أن إنخفاضه الأخير كان أكثر حدة. وبذلك انخفض مؤشر مديري المشتريات الرسمي غير الصناعي من 56 نقطة إلى 54.6 نقطة في ديسمبر ليبيّن أن قطاع التجزئة سيشهد مزيدا من التباطؤ. ويكون عادة مؤشر الخدمات أعلى من المؤشر الصناعي، ومع ذلك فإن مؤشر بنك «اتش اس بي سي»، الذي يطلقه البنك تزامنا مع المؤشر الرسمي، أظهر أيضا انخفاضا حادا من 52.5 نقطة إلى 50.9 نقطة ليؤكد كذلك على تباطؤ قطاع الخدمات. وبما أن مؤشر مديري المشتريات للربع الثالث من عام 2013 قد أكد بأن ارتفاعه يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل ذاته، يلمّح مستوى مؤشر مديري المشتريات للربع الأخير من العام الماضي إلى تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الصيني خلال هذا الفصل.

وتابع مؤشر مديري المشتريات يتألف من بيانات مبنية على استبيانات شهرية يجيب عنها مديرو مشتريات تنفيذيين في قطاعات مختلفة. ويتابع المؤشر التغييرات الشهرية لوجهات نظر المدراء بالنسبة لأوضاع العمل «هل أوضاع العمل أفضل، لم تتغير، أم أسوأ من الشهر الماضي» ويتم تعديل هذه النتائج على حسب التغيرات الموسمية. وتعني القراءة الأكبر من مستوى 50 أن أكثر من 50 في المئة من المدراء يرون أوضاع العمل تتحسن بشكل أفضل من الشهر الذي سبق، مما يشير إلى بيئة عمل متوسّعة. ويصدر أيضا مكتب الإحصاء الوطني في الصين مؤشراً رسمياً لمديري المشتريات، بالإضافة لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI» الذي يصدر مؤشر التوقعات قبل أسبوع من بداية الشهر، أي قبل أسبوع من ظهور النتائج النهائية لمؤشره، حيث يغطي مؤشر التوقعات بين 85 في المئة و90 في المئة من البيانات المتضمنة في المقياس النهائي. وغالبا ما يستخدم مؤشر مديري المشتريات الصناعي كمؤشر قائد للأداء الاقتصادي، حيث أن القطاع الصناعي الصيني يمثل نصف الاقتصاد تقريبا. ولكن بدأت تزداد مؤخرا أهمية مؤشر مديري المشتريات غير الصناعي مع تحول الاقتصاد الصيني إلى الاعتماد أكثر على الخدمات المحلية.

وبين ضعت الهيئات الصينية هدفا بتحقيق نموا يبلغ 7.5 في المئة على أساس سنوي لناتجها المحلي الإجمالي، ما يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأخير من العام الماضي سيتوجب أن يكون أقل من 7 في المئة حتى ينخفض نمو الناتج للعام الماضي تحت المعدل المستهدف، وهو سيناريو غير وارد على الأرجح. ويعود الفضل لذلك إلى أن توجه الصين في النمو المدفوع من قبل قطاع الاستثمارات، الذي يعمل بدوره كحافز وعنصر يسهّل مبادرته، ولكنه في الوقت ذاته يشمل مخاطر عالية للاقتصاد، كعدم الاستقرار المالي وتخلّف الحكومة عن التزاماتها المالية. وتشير البيئة الحالية في الصين إلى أن السياسة التي اتبعتها الدولة العام الماضي على الأرجح لن تعاد بالحجم ذاته هذا العام، ما يعني أن الحكومة مستعدة لتحقيق مستوى نمو أدنى للناتج المحلي الإجمالي مقابل تحقيق نمو مستدام. وفي نهاية العام الماضي، أعلنت الحكومة الصينية ذلك، واقترحت إصلاحات مثل تحرير معدل الفائدة وتنظيم قواعد الائتمان في المؤسسات التمويلية المحلية، التي من المتوقع البدء بتنفيذها، ولكن هذه العملية تمتد على المدى الطويل، لذا ستحصل التغييرات بشكل تدريجي. ومع كل هذه المعطيات، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال العام الجاري، وفي المقابل، ستكون المخاطر أقل والنمو أكثر استقرارا على المدى الطويل.

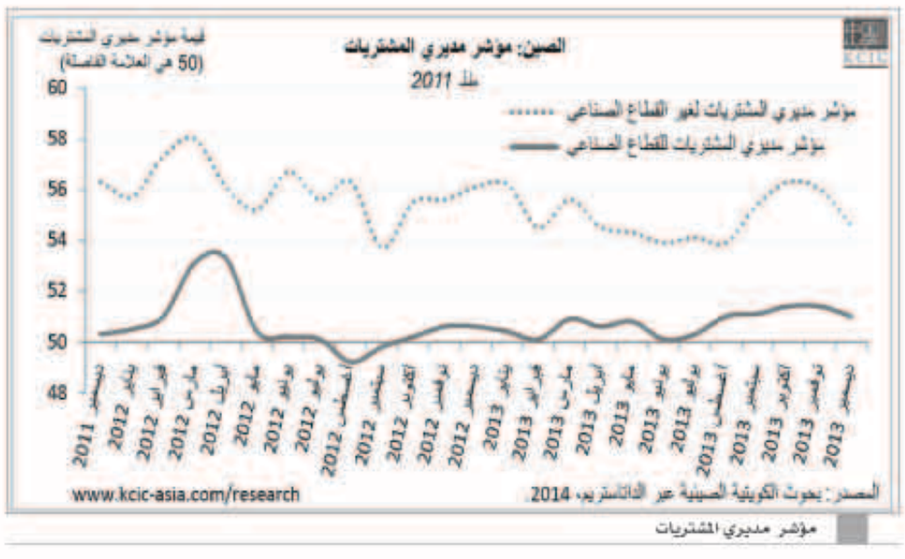

مؤشر مديري المشتريات

«الاتحاد للطيران» تحقق نمواً بنسبة تزيد على 10 في المئة على عمليات المسافرين والشحن

احتفلت الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بعام آخر من النجاح الهائل، حيث تمكنت من تحقيق أداء قياسي خلال عام 2013 على مستوى المسافرين وعمليات الشحن.

تولت الشركة نقل حوالي 12 مليون مسافر في العام الماضي، بزيادة 16 في المئة تقريبا مقارنة بعام 2012 الذي شهد نقل حوالي 10.3 ملايين مسافر.

ومرة أخرى، تصدرت بانكوك وجهات الاتحاد للطيران من حيث عدد الركاب، حيث نقلت الشركة 742.759 مسافر إلى العاصمة التايلندية خلال عام 2013، بزيادة سنوية نسبتها سبعة في المئة.

وجاءت مانيلا في المرتبة الثانية «بواقع 547.068 مسافر» ثم لندن «بواقع 544.564 مسافر» وجدة «بواقع 373.651 مسافر» وباريس «بواقع 338.969 مسافر».

كما تولت الاتحاد للطيران نقل 73 في المئة من الركاب الذين سافروا عبر مطار أبوظبي الدولي خلال عام 2013 والبالغ عددهم 16.4 مليون مسافر، وبفضل إضافة مزيد من شركاء الحصص إلى تحالف الاتحاد للطيران الذين يشغّلون رحلاتهم إلى العاصمة أبوظبي، فقد انفرد التحالف بنحو 79 في المئة من حركة مرور المسافرين في مطار أبوظبي الدولي.

وعقب جيمس هوجن، رئيس المجموعة والرئيس التنفيذي في الاتحاد للطيران، بقوله: «تأتي النتائج والأرقام القياسية التي حققتها الشركة خلال عام 2013 بمثابة شهادة عملية ودليل دامغ على النجاح المستمر لخطتنا الاستراتيجية التي تستند إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في توسيع شبكة الوجهات وتعزيز علاقات الشراكة بالرمز والاستثمار في حصص شركات الطيران الأخرى.»

«وبصفتنا الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، نحرص على مواصلة دعم مسيرة نمو العاصمة أبوظبي كوجهة سفر عالمية راقية، وتعزيز حركة التجارة من وإلى الدولة.»

وشهد عام 2013 إضافة ست وجهات جديدة إلى شبكة الاتحاد للطيران حيث تم إطلاق وجهة واشنطن العاصمة خلال شهر مارس وأمستردام خلال شهر مايو وساوباولو وبلجراد خلال شهر يونيو وصنعاء خلال شهر سبتمبر وهو تشي منه خلال شهر أكتوبر.

وعلاوة على ذلك، عمدت الاتحاد للطيران إلى زيادة عدد رحلاتها إلى 18 وجهة حالية، وإبرام اتفاقيات جديدة للشراكة بالرمز مع الخطوط الجوية الكينية والخطوط الجوية الصربية والخطوط الجوية لجنوب إفريقيا وبليفيا وكوريان آير لاينز والخطوط الجوية الكندية وطيران البلطيق.

ولعب توسيع شبكة الوجهات دورا إيجابيا في تعزيز اتفاقيات الشراكة بالرمز والحصص خلال عام 2013، بما أسهم في إضافة نحو 1.8 مليون مسافر إلى رحلات الاتحاد للطيران، بزيادة نسبتها 38 في المئة مقارنة بعام 2012 الذي شهد نقل حوالي 1.3 مليون مسافر.

الاتحاد للطيران

وخلال عام 2013، أعلنت الشركة عن انضمام ثلاثة شركاء بالحصص إلى تحالف الاتحاد للطيران والذي كان يضمّ أربع شركات طيران هي طيران برلين وطيران سيشل وفيرجن أستراليا وآير ليتغوس.

وخلال شهر أغسطس، أبرمت الاتحاد للطيران اتفاقية لمدة خمس سنوات تقضي بإدارة الخطوط الجوية الصربية، الناقل الوطني الصربي، «جات آيروايز سابقا»، حيث قامت بشراء 49 في المئة من حصص الشركة. وخلال شهر نوفمبر، حصلت الاتحاد للطيران على الموافقة التنظيمية من الحكومة الهندية لإبرام الاتفاقية الرامية إلى شراء 24 في المئة من حصص طيران جيت آيروايز. كما أعلنت الاتحاد للطيران عن عزمها لشراء 33.3 في المئة من شركة داروين آيرلاين السويسرية، والتي ستصبح أول شركة طيران يتم تشغيلها تحت مظلة العلامة التجارية الجديدة «الاتحاد الإقليمية».

وسجّلت الشركة نتائج مدهشة على مستوى عمليات الشحن، حيث قامت بنقل 486.753 من البضائع والطرود البريدية خلال العام الماضي، بزيادة قدرها 32 في المئة مقارنة بعام 2012. وبلغ نصيب الشركة نحو 89 في المئة من واردات وصادرات وعمليات عبور الشحن في مطار النقل الجوي في العام الماضي.

«الدولي» يدشن حملة «عرض فريد.. لعام جديد» مع «كيا موتورز»

أعلن بنك الكويت الدولي عن تدشين عرض تمويل جديد مع مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع – الوكيل المحلي لسيارات «كيا موتورز» بعد الأول و الأقوى من نوعه في الكويت، يمكن العملاء من شراء سيارة «كيا موتورز» بالتقسيط المربح لمدة 5 سنوات بسعر الكاش، وذلك كهدية من «الدولي» لعملائه الأوفياء بمناسبة حلول العام الجديد 2014.

وقالت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي انتصار السويدي «إن حملتنا الجديدة المشتركة مع مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع – الوكيل المحلي لسيارات «كيا موتورز» هي إمتداد لعروض الدولي ضمن حملة «مرابحة الدولي .. دربك خضر»، حيث يقدم البنك عرض بعد الأقوى و الاول من نوعه ويتمثل في تقديم التمويل اللازم للعملاء لشراء سيارات « كيا » التي يرغبون فيها بالتقسيط المربح لمدة 5 سنوات بسعر الكاش، ما يؤمن لهم فرصة ذهبية وغير مسبوقة، تمكنهم، وبشروط ميسرة ومرنة و في متناول الجميع .

وأوضحت السويدي إن مزايا هذا العرض الذي سيتواصل لقرابة الشهرين اعتبارا من تاريخ طرحه في 2013/12/26 وحتى تاريخ انتهائه في 2014/2/28 تشمل فقط سيارات «كيا» الجديدة من طراز العام 2014، مع امكانية استفادة جميع الشرائح المجتمعية من مزاياه من كويتيين، ومقيمين..

السويدي التي ثمنت تعاون مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع ، وكيل « كيا موتورز « في دولة الكويت ، الذي لا يألوا جهدا في تقديم عروضه المميزة لعملاء البنك بأسعار تنافسية ومزايا متنوعة تتفاوت مابين خدمة تسجيل السيارة في الادارة العامة للمرور مجانا، بما في ذلك تقديم خدمة صيانة السيارات المباعة لمرحلة ما بعد البيع ، وغيرها من المزايا الاستثنائية الأخرى.